الأمم المتحدة

A/73/1002

الجمعية العامة

Distr.: General
13 September 2019

Original: Arabic

**الدورة الثالثة والسبعون**

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

**استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب**

# رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومة بلادي الجمهورية العربية السورية، أتوجه إليكم بهذه الرسالة التي تتضمن الملاحظات والتعليقات الوطنية السورية بخصوص مضمون تقريركم المعنون ”الخيارات المتعلقة بسُبُل تقييم تأثير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتقدم المحرز في تنفيذها من قِبَل منظومة الأمم المتحدة“ (A/73/866).

بدايةً، فإن الجمهورية العربية السورية — كبلدٍ معنيٍ بشكلٍ أساسي بمخاطر الإرهاب وتهديداته — تتفق من حيث المبدأ مع التوصيات والخيارات العملية الواردة في التقرير بشأن سبل تقييم تأثير هذه الاستراتيجية والتقدم المحرز في تنفيذها من قِبَل كيانات الأمم المتحدة، ومن قبل حكومات الدول الأعضاء بشكلٍ رئيسي. وهي تتطلع في ذات الوقت إلى أن تكون المفاوضات بين الدول الأعضاء حول مشروع القرار الذي سيتم اعتماده العام المقبل خلال الاستعراض السابع الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أكثر جدية ومهنية وفي منأى عن التجاذبات السياسية التي تؤدي عادة إلى توافقٍ مصطنع لا يعكس إرادة المجتمع الدولي ولا قرار الأمم المتحدة الحاسم في محاربة الإرهاب والتصدي له بكل أشكاله ونماذجه.

واسمح لي فيما يلي أن أعرض عليكم الملاحظات والتعليقات الوطنية للجمهورية العربية السورية بخصوص ما جاء في التقرير من توصيات وخيارات:

أولاً – تقدر الحكومة السورية عالياً ما ورد في التقرير عن ضرورة دعم تنفيذ الركيزة الثانية للاستراتيجية، وعلى تعزيز عمل الأمم المتحدة مع الإنتربول من أجل توسيع نطاق إمكانية اطِّلاع وكالات إنفاذ القانون وأمن الحدود والجمارك على قواعد بياناتها من خلال المكاتب المركزية الوطنية من أجل الحد من تنقل الإرهابيين والأشخاص المرتبطين بهم عبر الحدود والتصدي للتهديد الذي يشكله

170919 160919 19-15777 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المقاتلون الإرهابيون الأجانب. غير أن التجارب العملية والواقع على الأرض لا يزال يفرز حتى اليوم ممارسات سلبية في مجال الحد من تنقل الإرهابيين والأشخاص المرتبطين بهم عبر الحدود والتعاون الجاد مع الإنتربول، وهي ممارسات تتحمل حكومات بعض الدول الأعضاء مسؤوليتها بشكل مطلق، والمثال والحالة السورية واضحان في هذا المجال. فبلادي إلى اليوم تعاني من ممارسات حكومة إحدى دول الجوار التي لا تزال مصممة على الاستثمار في المجموعات الإرهابية المسلحة بغرض التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال تسهيل تمويل وتسليح ومرور إرهابيي تنظيمي ''القاعدة'' و ''هيئة تحرير الشام'' وغيرهما من المجموعات المرتبطة بهما عبر حدود هذه الدولة إلى شمال غرب سورية.

ثانياً – إن بلادي سورية تشارك الأمين العام قلقه، بل وتدين الدور السلبي الذي تلعبه بعض حكومات الدول الأعضاء، والذي يتسبب في استمرار معاناة الآلاف من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، ذوي الصلات بالجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة، حيث لا يزال الكثيرون ممن تقطعت بهم السبل موجودين في مخيمات مكتظة في الجمهورية العربية السورية والعراق، ويعانون من قلة إمكانية الحصول على الغذاء، والرعاية الطبية، والمحاكمة وفق الأصول القانونية وغير ذلك من الحقوق والخدمات الأساسية. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى مسألتين خطيرتين وجوهريتين:

(أ) إن استمرار وجود قوات عسكرية أجنبية على الأرض السورية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب دون قرارٍ أو ولاية من مجلس الأمن ودون دعوةٍ ولا تنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية، يُشكل من جهة عدواناً واحتلالاً موصوفين، ومن جهةٍ أخرى خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وقراراته المتعلقة بالوضع في سورية، والتي أكدت جميعها على سيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية. غير أن الأمر الخطير في هذا الملف هو أن هذه القوات العسكرية الأجنبية التي ترعى إلى اليوم ميليشيات مسلحة انفصالية غير شرعية على الأرض السورية، هي من تشرف على هذه المخيمات بقصد الاستثمار والابتزاز في ملف المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم، الأمر الذي يتطلب من الأمين العام إصدار موقف واضح تجاه عدم شرعية وجود هذه القوات ولا الميليشيات الانفصالية المرتبطة بها، وتجاه ضرورة بسط سيطرة الدولة السورية على كامل أراضيها لتتحمل مع الأمم المتحدة واجباتها الوطنية في حل أوضاع هذه المخيمات وإغلاقها بشكل نهائي،

(ب) الأمر الذي يقودنا إلى النقطة الثانية، وهي إصرار بعض الحكومات على عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، من خلال رفضها استعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحملون جنسيات هذه الدول مع أفراد عائلاتهم. وإن بلادي سورية مصممة على القضاء على جميع فلول الإرهاب وعلى وضع حدٍ نهائي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهي من جديد تدعو الأمين العام إلى إيلاء هذه القضية الأهمية التي تستحقها من خلال دعوة حكومات الدول الأعضاء إلى استعادة مواطنيها والمقيمين على أراضيها ممن تورطوا في الإرهاب في سورية مع أفراد عائلاتهم، بما يحترم القانون الدولي الإنساني ويحقق معادلة قانونية قائمة على المحاسبة والملاحقة القضائية العادلة من ناحية، وعلى إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في مجتمعاتهم التي انتقلوا منها إلى سورية أو إلى العراق.

ثالثاً – فيما يخص ''تقييم الأثر الشامل لأنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب''، فإن حكومة بلادي تدعم مقترح الأمين العام الخاص بإحداث آلية لرصد وتتبع التقدم المحرز قياساً إلى النتائج المتوقعة والتأثير المتوخى في إطار كل ركيزة من الركائز الأربع، وذلك بالتعاون والتنسيق الكاملين مع حكومات الدول الأعضاء. وإن وفد بلادي مستعدٌ للتعاون مع الأمانة العامة ومع الدول الأعضاء

من أجل إدراج هذا المقترح في القرار الذي سيتم اعتماده خلال الاستعراض السابع الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية في العام المقبل. وفي هذا السياق، تؤكد حكومة بلادي على قناعتها التامة بحتمية تطوير المنهج التقليدي في استعراض الاستراتيجية، والذي بات يمنع في الكثير من الحالات إدخال نصوصٍ جديدة أو تطوير بعضها الآخر بما يكفل الاستجابة الحقيقية والجماعية لمخاطر الإرهاب ولنشوء أنماطٍ جديدة له. وإن مقترح الأمين العام يجب أن يكفل أن تكون الاستجابة الأممية منزهةً عن الدوافع السياسية الضيقة لبعض الحكومات، والتي تصل أحياناً إلى مستوى دعم الإرهاب وتهديد السلم والأمن الدوليين.

رابعاً – فيما يخص مسألة ''تعزيز التنسيق والاتساق في أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب''، تُشارك حكومة بلادي تقييمكم حول وجود عددٍ كبير من كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ مجموعة متزايدة الاتساع من مشاريع بناء القدرات وغيرها من الأنشطة، مما يؤدي إلى ازدواجيةٍ في الجهود. وستدرس الجمهورية العربية السورية باهتمام خيار العمل مع كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من أجل وضع وتنفيذ خطط عمل شاملة مصممة خصيصاً لها، ربما في اثنين أو ثلاثة من البلدان المتضررة من الإرهاب على أساس تجريبي. غير أن حكومة بلادي تجد من واجبها ومن حقها، كدولة عضو، أن تُعيد تذكير الأمانة العامة بحقيقة أن الدولة السورية تواجه مع حلفائها عبر أكثر من ثماني سنوات جرائم تنظيماتٍ مصنفة على قوائم الإرهاب، في مقدمتها تنظيمات ''القاعدة'' و ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' و ''هيئة تحرير الشام''، ومع ذلك فإن هذا الواقع المرير لم يُقنِع الأمم المتحدة بضرورة تقديم المساعدة التقنية والمالية الواجبة للدولة السورية، ولم يدفع السواد الأعظم من هيئات الأمم المتحدة المعنية بتنسيق وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب، إلى التواصل المباشر مع الجانب السوري لبحث سبل التعاون وتنسيق الجهود في هذا المجال.

إننا نسوق هذه الأمثلة والحقائق، لنُثبِت من جديد أن عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، لا يزال إلى اليوم يُعاني قصوراً في الأداء والنتائج وضعفاً في المهنية والحيادية، بسبب المعايير المزدوجة وسياسات الاستقطاب التي تفرضها حكومات بعض الدول الأعضاء ممن تملك النفوذ السياسي والمالي داخل المنظمة الأممية.

خامساً – فيما يخص قضية ''كفالة التنفيذ المتوازن لجميع عناصر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب''، تلفت حكومة بلادي الانتباه إلى حقيقة أن النهج المتبع في المفاوضات بين الدول الأعضاء على الاستعراض الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية، بات يعكس بشكلٍ جلي أن الأولويات والخصوصيات الوطنية، وأحياناً المصالح الخاصة لبعض الحكومات، ستؤدي في مرحلةٍ ما إلى نسف التوافق الذي كان سائداً حين تم اعتماد هذه الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦، وذلك على الرغم من أن خطر الإرهاب تصاعد كثيراً في العقدين الأخيرين وبات يتَّخذ أنماطاً جديدة ويملك أدواتٍ وأسلحة حديثة وذات تقنيات عالية، بما يهدد الأمن والسلم الدوليين بشكلٍ حقيقي.

إن حكومة بلادي لا يمكن أن تعارض إيلاء الركيزة الرابعة الأهمية التي تستحقها، ولا سيما أننا بلدٌ يخرج اليوم من آثار حربٍ إرهابية مريعة تعرضت فيها جميع فئات المجتمع السوري، ولا سيما النساء والأطفال، إلى أبشع الممارسات على يد التنظيمات الإرهابية المسلَّحة. وفي المقابل، فإن بلادي سورية تؤكد على حتمية إيجاد التوازن المطلوب في عملية تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، غير أنها تطرح في الوقت ذاته سؤالاً على حكومات الدول التي ترفض إلى اليوم إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحملون جنسياتها مع عائلاتهم من سورية: كيف توازن هذه الحكومات

بين حديثها المستمر عن ضرورة إيلاء الركيزة الرابعة من الاستراتيجية أهمية قصوى وعن ضرورة التركيز على مراعاة حقوق الإنسان والبعد الجنساني في إطار الحرب على الإرهاب، وبين رفض ذات الحكومات استعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحملون جنسياتها!! وبالمحصلة، فإن جوهر تطبيق الاستراتيجية هو مطابقة الأقوال بالأفعال.

سادساً – فيما يتعلَّق بالمسألة الأهم وهي ''الحصول على موارد إضافية لأنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب''، فإن الجمهورية العربية السورية مصمِّمة اليوم وأكثر من ذي قبل، على موقفها المتمثل في أن مصداقية واستقلالية وفاعلية جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، تعتمد أولاً على توفير الموارد المالية المستدامة والمستقرة والقابلة للتنبؤ، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمكتب مكافحة الإرهاب وكافة الفرق والأجهزة المختصة عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة، بعيداً عن التبرعات الطوعية للدول الأعضاء التي تُعتبر عاملاً إضافياً من عوامل التسييس واستخدام المعايير المزدوجة في مجال مكافحة الإرهاب من تحت مظلة الأمم المتحدة.

سابعاً – أختم الملاحظات الوطنية للجمهورية العربية السورية بالتأكيد على أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي للإرهاب، هي مهمةٌ وولايةٌ تُمارسها حكومات الدول الأعضاء بشكلٍ أساسي، سواء في إطار السيادة الوطنية أم في إطار العمل الجماعي عبر المنظومة الأممية، وبما يساهم في تعزيز الأمن والسلام المستدامين، وفي بناء مجتمعات قادرة على الصمود وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن الأمم المتحدة هي منظمةٌ جامعةٌ لجهود حكومات الدول الأعضاء، وبالتالي فإن أي شراكةٍ أو تعاون مع المجتمعات المدنية والقادة المجتمعيين والنساء والشباب وغيرهم، يجب أن تتمَّ عبر حكومات الدول الأعضاء، وذلك لكفالة التنفيذ الفعال والمتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولقد أنجزنا في العام الماضي ''الاستعراض الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب''، ووصلنا إلى قرارٍ توافقي. ولكن وبطبيعة الحال، تمَّ هذا الإنجاز بناءً على المعادلة التقليدية الْمُتمثّلة في أن ''يخرج الجميع متساويين نسبياً في عدم الرضا''. ورغم أهمية التوافق في عملنا، غير أن هذا التوافق كان بكل أسف قائماً على مقارباتٍ وتسويات ذات طبيعة مسيسة كانت ناجمةً في أغلبها عن تباين المواقف بين حكومات الدول الأعضاء، حول تحديد أفضل الممارسات والوسائل لمكافحة الإرهاب العالمي ومنع تمويله وتجميد أصوله ومنابعه الفكرية والعقائدية. ونتطلع إلى أن يكون النهج العامل خلال الاستعراض السابع للاستراتيجية مختلفاً وأكثر إيجابيةً وأوسع أفقاً، حتى نكفل استدامة السلام والأمن والازدهار للجميع دون استثناء.

أكون ممتناً في حال تم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

*(توقيع)* بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير